



يكاد العالم بأجمعه يشغل باسم بلدتي الفوعة وكفريا السوريتين في ريف إدلب، فضلاً عن الزبداني طبعاً، لكن للفوعة وكفريا خصائص عديدة جعلتها محط اهتمام، كونهما بلدتين صغيرتين مواليتين بشكل شبه كامل للنظام السوري، لديهما تركيبة طائفية من المذهب الشيعي وسط منطقة مختلفة مذهبياً، وباتت متحررة من سلطة النظام بالكامل.

وتشكل الفوعة وكفريا عينة عن توسل النظام وحلفائه توثير التمايزات المذهبية إلى حدتها الأقصى، لضمان سيطرته على المنطقتين، على الرغم من تاريخ من العلاقات الهدئة بين البلدين من جهة، والمحيط ذي الغالبية السنوية المعارضة للنظام من جهة ثانية.

هجوم "جيش الفتح":

و جاء هجوم "جيش الفتح"، أحد أبرز تجمعات فصائل المعارضة السورية المسلحة، بالاشتراك مع "الفرقة 101"، مفاجئاً على بلدتي الفوعة وكفريا المواليتين للنظام، مساء الجمعة، كذلك تم تسجيل توغل من محور الفوعة في الأبنية الجنوبية من البلدة، كاسرين بذلك خطها الدفاعي من الجهة الجنوبية، والذي عملت مليشيات النظام على تحصينه منذ أربع سنوات.

التقدم حاصل، بحسب مصادر ميدانية في جيش الفتح، على نقاط متقدمة للنظام و مليشيات تابعة له، في محوري دير الزغب وبنش - الفوعة، غرب قرية الفوعة، عقب ست عمليات انتحارية نفذها مقاتلوه في المنطقة، وسط قصف كثيف للطيران المروحي والحربي، على موقع الاشتباك والنقط التي تمت السيطرة عليها.

ويأتي هجوم "جيش الفتح" على الفوعة وكفريا، بعد فشل اتفاقي هدنة بين "أحرار الشام" من جهة، ووفد إيراني من جهة أخرى، كان يجدر أن ينتهي إلى فك حصار قوات النظام وحزب الله عن الزبداني في ريف دمشق، وخروج قوات المعارضة

منها، مقابل إنتهاء حصار قريتي الفوعة وكفرريا في ريف إدلب وخروج المليشيات الموالية للنظام منها.

تركيبة سكان الفوعة:

الفوعة هي من البلدات الموجلة في القدم، يقطنها حالياً سكان من الطائفة الشيعية، يقال إنهم جاؤوا في معظمهم من حلب إبان انهيار الدولة الحمدانية، وفي فترة الحكم العثماني لسوريا، هاجر قسم كبير من سكان الفوعة إلى لبنان هرباً من جور السلاطين العثمانيين الذين فرضاً المذهب السنّي في المنطقة، فعائلة الفوعاني اللبنانيّة من العائلات المعروفة في بعلبك وصور وقرى النبي رشادي البقاعية، وبلدة علي النهري وربائق وبلدي شقرا وكونين الجنوبيتين وحولا، وبلدة حوش تل صفية البقاعية، كما يسمى آل الفوعاني في صور بالقصاص، لأنهم عملوا في القصابة في بداية نزوحهم إلى تلك المنطقة. تتوسّط الفوعة سهلاً منخفضاً نسبياً عن المناطق المحيطة بها، إلى الشمال الشرقي من محافظة إدلب بنحو 12 كيلومتراً، بمساحة إدارية تبلغ نحو 3170 هكتاراً، ويبلغ عدد سكانها نحو 35 ألفاً، تجاورها شملاً كل من مدينة معتمدsburg، وبلدي زردنا ورام حمدان، وغرباً بلدة كفرايا، ومن الشرق بلدة طعوم وشلح، فيما تلاصقها من الجنوب مدينة بش، التي انخرطت في الثورة السورية منذ بدايتها، وشهدت تشكّل التنظيمات الإسلامية فيها.

تشتهر بلدة الفوعة بزراعة أشجار الزيتون وكروم العنب وبالمزروعات الصيفية التي من أهمها البطيخ الأصفر "البطيخ الفوعي" بالإضافة إلى الطماطم، وتتميز المحاصيل الزراعية في بلدة الفوعة بrexخص ثمنها مقارنة بالمناطق المجاورة، نظراً لخصوصية أرضها.

ويعتمد قسم من سكان البلدة على الزراعة في تأمين معيشتهم، فيما يعمل القسم الأكبر منهم في الوظائف الحكومية والجيش والأمن، وهناك قسم لا يأس به من سكان البلدة نزح داخلياً إلى أطراف دمشق، ويتركز معظمهم في منطقة السيدة زينب حيث يعملون في السياحة الدينية هناك.

لا تختلف عادات سكان بلدة الفوعة عن عادات سكان المناطق المجاورة وكانت تربطها بها علاقات وثيقة من تجارة وزراعة وحتى علاقات أسرية، وخاصة مع مدينة بش التي كانت تجمعها مع الفوعة مدرسة ثانوية مشتركة يدرس فيها سكان البلدين؛ الأمر الذي وثق الروابط بينهما، إذ بقيت بش حتى بداية عام 2012 الممر الرئيسي والإجباري لبلدة الفوعة باتجاه مدينة إدلب، وكانت بش السوق الرئيسي الذي تباع فيه المنتجات الزراعية للفوعة ضمن مزاد علني، بالإضافة إلى سوق الهال في مدينة إدلب.

ورغم العلاقات التجارية والاجتماعية الجيدة بين الفوعة ومحيطها، إلا أن الأمر لم يكن يخلو من حساسيات طائفية لم تكن معلنة، وخاصة لناحية ارتباط سكان الفوعة بإيران، بسبب ولائهم الديني للولي الفقيه في إيران.

كما أن العلاقات الاجتماعية الجيدة التي كانت تربط الفوعة بمحيطها السنّي لم تترجم إلى علاقات زواج ومصاهرة إلا ضمن نطاق محدود، وقد شهدت تطويراً في فترة التسعينيات حيث شهدت عدداً من حالات زواج لفتيات من الفوعة بشباب من المناطق المحيطة وبالعكس.

في فترة الثورة، ساهمت الفوعة في مدّ النظام بالمتظوعين في الجيش النظامي واللجان الشعبية "الشبيحة"، خصوصاً في مدينة إدلب قبل السيطرة عليها من قبل "جيش الفتح"، كما يشكل سكانها الخزان البشري لعناصر "الشبيحة" في منطقة السيدة زينب بريف دمشق. ويستخدم النظام مدينة الفوعة، كمركز لتصفّق القرى المحيطة بها، بعدما حولها إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، وانتقلت معظم عائلات المقاتلين من نساء وأطفال إلى مدن ساحل دمشق، وبعض المناطق الخاضعة لسيطرته، في وقت تم فيه تزويد المدينة بمنصّات لإطلاق الصواريخ وكتيبة دبابات، علماً أنّ عدداً كبيراً من عناصر حزب الله والحرس الثوري الإيراني يتواجدون فيها.

وعمل النظام منذ بداية الثورة على تجييش الحالة الطائفية بين سكان الفوعة وكفرايا ومحيطهما، فانسحب مؤسّساتياً وأمنياً

من بنش منتصف العام 2011، بوصفها أول مدينة تتحرر من النظام، وراح يرُوّج عبر وسائل إعلامه أنباء عن وجود نحو ألف مسلح في بنش، وحرّض عناصر من الأمن بداية، ومن "الشبيحة" لاحقاً، ممن يتّمّون إلى المنطقتين، على خطف مواطنين من بنش أثناء توجّههم إلى إدلب أو دمشق.

وطلب فدية مقابل الإفراج عنهم، ليبدأ مسلسل الخطف الطائفي على الهوية بشكل متّباع بين البلدين ومحيطهما، بموازاة انتشار موجة المعتقلات الخاصة بين الطرفين. وبات لكل شخص "تسعيرة"، ما لم يحصل تبادل مختطفين، علمًا أنّ "ثمن" المخطوف في عام 2012 تراوح بين 50 إلى 200 ألف ليرة سورية، بحسب أهميّته.

حالة الاحتقان:

ومما زاد حالة الاحتقان ارتکاب عناصر من اللجان الشعبية في منطقة السيدة زينب من أبناء الفوعة لمجازر بحق السكان المدنيين من أبناء ريف إدلب المعارض للنظام، الذين يسكنون في ريف دمشق، بالإضافة إلى أنه أثناء اقتحام النظام لمدينة بنش عام 2012، شارك العديد من أهالي الفوعة في الاقتحام، كما تعاملوا مع الموضوع على أنه "انتصار" كبير للنظام، وشاركوا خلال اقتحام النظام لمدينة تفتناز، وراحوا يتكلّون بأهاليها بطرق انتقامية، الأمر الذي زاد النّقمة عليهم في القرى المعارضة المحيطة.

وكانت مجموعة من أهالي مدينة الفوعة المعارضين للنظام، في منتصف عام 2011، يأتون إلى مدينة بنش ويشاركون في التظاهرات التي تطالب بإسقاط النظام، ولكنهم توّقفوا بعد اشتداد الحالة الطائفية في المنطقة، كما انضم ضابط منشق من مدينة الفوعة برتبة رائد إلى صفوف الجيش الحر، وُقتل على يد قوات النظام في معركة السيطرة على مدينة حارم.

وفي عام 2012، تمّ تشكيل لجنة مصالحة في بنش من أجل وضع حد للتجييش الطائفي، الذي بدأ يتفاقم حينها، ووضع أهالي بنش لائحة كبيرة بطول 16 متراً في منتصف الطريق بين بنش والفوعة، مذيلّة بعبارة "أهل الفوعة أهلنا".

لكنّ تحريض النظام للمليشيات التابعة له في الفوعة وكفريا، واتخاذ التنظيمات السلفية (أحرار الشام، جبهة النصرة) من بنش التي لا وجود للنظام فيها، مركزاً لانطلاقها، أفشل كل الجهود ودفع باتجاه تفاقم المشكلة التي تحولت إلى نزاع مسلح. وكان ذلك بمثابة حجّة لدى النظام، الذي حول المدينة إلى ثكنة عسكرية تقصف المناطق المحيطة، ما ساهم بنقمة كل المحيط الخاضع لسيطرة المعارضة على بلدتي الفوعة وكفريا.

العربي الجديد

المصادر: